﴿ باب العقائد من الأمالى الدينية ﴾

تتمة الدرس (٣١) فى شبهات على وظائف الرسل وأجوبتها

المسئلة (٧٦) شبهة على الوظيفة الثالثة — يقولون ان الاديان السماوية الثلاثة لم تتفق أيضاً فى أمر الآخرة فبعضها يجعلها روحانية محضة وبعضها يجعلها للناس انسانية يتمتع فيها الناس بلذات الروح والجسد جميعاً وبعضها ينكر الزواج فيها ويخالفه الدين الآخر فيقول ان فيها ازواجاً مطهرة مما يعهد من النساء فى الدنيا وبعضها يقول ان الحساب على الاعمال يكون فى الدنيا وبعضها يقول ان ذلك يكون فى الآخرة بعد الموت

والجواب عن هذه الشبهة يعلم من تقرير هذه الوظيفة ومن الجواب عن الشبهة الاولى ومن مقدمة الدرس (٣٠) وهو تحكيم القرآن المنقول بالتواتر الصحيح كل كلمة من كلماته وكل حرف من حروفه وجعله هو الاصل وتأويل ما يخالفه اذا أمكن والحكم بعدم صحة روايته اذا لم يمكن . فاذا فرضنا صحة ما نقل عن السيد المسيح عليه السلام من قوله عن أهل الملكوت لا يزوجون ولا يتزوجون بل يكونون كملائكة الله فالمجال فى تأويله واسع من حيث ان كلام المسيح كان أمثالاً وألغازاً وهذه الاناجيل التى تحكي شيئاً من تاريخه وكلامه تدلنا على انه كان يقول القول فلا يفهمه تلامذته فاذا أخذوه على ظاهره يسمعون بعد ما يخالف ذلك الظاهر فيتبين لهم خطأ فهمهم وفى العهد الجديد دلائل كثيرة على ان الدعاة الاول الذين يسمونهم الرسل كانوا يظهرون للضعفاء خلاف ما عليه الامر فى نفسه بحسب العلم . ومنه تصريح بولس فى (٨ كور) بان العلم يقتضى عدم ضرر اكل ما ذُبح للاوثان وان هذا الاكل لا يبعد عن الله وعدمه لا يقرب منه ولكن الاكل يعثر

الضعفاء أي يوقعهم فى عبادة الاوثان . وذكر فى الباب (٩) الذى بعده انه صار لليهود كيهودي ليربح اليهود ويجذبهم الى اعتقاده . فالكتب التى بنيت على هذا الاساس لا يصح ان يؤخذ كل شيء فيها على ظاهره وان فرضنا انه نقل عن اصحابها بنصه على انه لم ينقل الا بالمعنى وبعض الاناجيل لا تعرف اللغة التى كتبت بها يقيناً . وهل يصعب على اهل هذا الكتاب الذين أوّلوا قول المسيح انه ينقض الهيكل ويبنيه فى ثلاثة أيام بانه يموت ويعود بعد ثلاث أن يأوّلوا قوله لا يتزوجون ؟

لتأويل هذا النفي وجوه منها تعيين المراد بلفظ الملكوت فقد ورد هذا اللفظ فى أمثال كثيرة للسيد المسيح عليه السلام واشهرها عند النصارى يوم مجيئه ومحاسبة الناس (يوم الدينونة) ويقولون أنه يكون فى الدنيا قبل فناء عالمها كما تقدم فى الشبهة . وقد اخذوا هذا من ظواهر الاقوال وان لم تصح كلها فقد روى متى انه قال بعد ما ذكر آيات مجيئه « الحق اقول لكم لا يمضي هذا الجيل حتى يكون هذا كله » وهو تصريح بأن الملكوت يأتى قبل انقضاء ذلك الجيل ولم يبهم عليهم الا اليوم والساعة وقال انه لا يعلم بهما أحد الا الله وحده . ثم ضرب لهم مثلاً لذلك أيام نوح والطوفان قال « لانه كما كان الناس فى الأيام التى قبل الطوفان يأكلون ويتزوجون ويزوّجون الى اليوم الذي دخل فيه نوح الفلك ولم يعلموا حتى جاء الطوفان واخذ الجميع كذلك يكون مجيء ابن الانسان » فالظاهر ان المسيح أراد أن يخوّف الرجل اليهودى الذي سأله عن المرأة التي تزوجت باثنين لا يهما تكون فى الملكوت ويبين له ان ذلك يوم عظيم ينقطع فيه الزواج وانه يجب الاستعداد له ولم يخبره بما يكون بعده من النعيم

لئلا يتمادى في الغرور . ومن اكبر النعيم ان يكون للانسان زوج يسكن اليها وذلك أولى من شرب الخمر الذي صرح باثباته في قوله بعد ان اخذ الكاس وشكر واعطاهم وامرهم بالشرب « وأقول لكم اني من الآن لا أشرب من نتاج الكرمة هذا الى ذلك اليوم حينما أشربه معكم جديداً في ملكوت أبي » والحاصل ان للملكوت مبدأ وهو يوم الحساب وهو الذي لا أكل فيه ولا شرب ولا زواج وله غاية وهي كما في آخر (٢٥ متى) عن المسيح « فيمضي هؤلاء الى عذاب أبدي والابرار الى حياة أبدية » وفي ذلك اليوم يشرب الخمر مع تلامذته وكل ما يناسب الخمر من اللذات الجسدية فحكمه حكم الخمر . وقد ورد في القرآن العزيز احكام عن ذلك اليوم متناقضة في الظاهر متوافقة في الحقيقة لان بعضها محمول على وقت الحساب كقوله تعالى « فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون » وبعضها محمول على وقت آخر كقوله تعالى « فيومئذ لا يُسألُ عن ذنبهِ إنسٌ ولا جانٌّ » وللجمع بين الآيتين وجه آخر

ومن وجوه تأويل نفي الزواج في الآخرة على تقدير صحة نقله انه ليس كما يكون في الدنيا لان الحياة الآخرة طور اعلى من هذه الحياة فتشبيهها بها في القرآن يشبه ان يكون تمثيلا وتقريباً لها من بعض العقول الضعيفة قال تعالى في رزق الجنة « وأُتوا به متشابهاً . ولهم فيها أزواج مطهَّرة » وقال عز وجل « فلا تعلم نفسٌ ما أُخفيَ لهم من قرَّة أعين » وفي الحديث ان فيها مالا عين رأتْ ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . وقال بعض علمائنا ان كل ما ورد في أمر الآخرة فهو من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها الا الله تعالى

م (٧٧) شبهة على الوظيفة الرابعة — ويقولون ان وظيفة تهذيب الاخلاق وتزكية النفوس مما يجب ان تتفق فيه الاديان الالهية ولا نرى فيه بين المسيحية والاسلامية الا الخلاف فكل من كتب عن المسيح أثبت انه كان يأمر بترك الدنيا والاعراض عنها بالمرة مع ان القرآن يعدّ الاستخلاف والسيادة فى الأرض أثراً من آثار الايمان والعمل الصالح. وأثبتوا ايضاً ان المسيح كان يأمر باذلال النفس واهانتها والقرآن يعدّ عزة النفس من صفات المؤمنين او من خصائصهم. واثبتوا ايضاً ان المسيح كان يقول ان الغني لا يدخل ملكوت السموات والاسلام يفضل الغنيّ الشاكر على الفقير الصابر كما رجحه الامام النووي فى شرح صحيح مسلم وغيره — ومثل هذا الخلاف كثير

والجواب عن هذه الشبهة ان نقول ان مجموع تلك النقول الواردة فى المعانى التى ذكر فيها الخلاف تثبت فى الجملة ان السيد المسيح عليه السلام كان يأمر بالمبالغة فى الزهد والتواضع وربما جاء فى بعض العبارات المنقولة عنه بالمعنى ما لم يقله فيخرج بذلك الكلام الى الغلوّ الذي لا يرضاه. والحكمة فى تلك المبالغة ان اليهود الذين بعث فيهم والرومانيين السائدين عليهم كانوا قد غلوا فى حب الدنيا والانغماس فى شهواتها والتهتك فى لذاتها غلوّاً كثيراً وتناهوا فى الكبرياء والعنجهية وعتوا عتوّاً كبيراً. والقاعدة الحكيمة ان من يدعو المتغالي فى شيء الى الاعتدال فيه يبالغ فى ضدّ ذلك الشيء فكان بهذا ممهداً لدين الاسلام الذي وضع قواعد الاعتدال من أول الأمر لأن العالم الانساني فى مجموعه كان قد استمد لذلك فى الجملة. ولا شك ان دين الله تعالى

واحد ومقصد الانبياء الدعاة اليه واحد فاذا أردنا أن نفرق بينهم ونقول هذا دين مستقل ليس مبنياً على سابقه ولا يتصل به لاحقه فهناك الجناية على الجميع واذا جعلنا المسيح مصدقاً لما بين يديه من التوراة ومبيناً لليهود بعض الذي يختلفون فيه بسبب التمسك بالظواهر والمحافظة على الرسوم والتقاليد وجعلنا محمداً مصدقاً لموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام ومبيناً للناس كافةً حقيقة دين الله تعالى فى كل زمان بفضل زيادة وبيان استعد لهما بالارتقاء نوع الانسان فتلك هى الخدمة الصحيحة للدين « آمن الرسولُ بما أُنزل اليه من ربهِ والمؤمنون كلٌّ آمن بالله وملائكتهِ وكتبه ورُسله لا نفرّقُ بين أحد من رُسله وقالوا سَمِعنا وأطعنا غفرانك ربَّنا واليك المصير » . « يا أهلَ الكتاب تَعالَوْا الى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم أن لا نعبدَ الا اللهَ ولا نشركَ به شيئاً ولا يَتخذَ بعضُنا بعضاً أرباباً من دونِ الله فان تَولَّوْا فقولوا اشهدوا بأنَّا مسلمون »

(٧٨) شبهة على الوظيفة الخامسة — ويقولون : ان القوانين الوضعية هى احسن وأصلح من الشرائع التي تنسب الى الديانات السماوية فان احكام التوراة لا تصلح لأن تحكم بها الامم المرتقية فى مراتب المدنية والشريعة الاسلامية كذلك ولولاه لم يتركها الملوك والامراء المسلمون ويستبدلوا بها القوانين الاوربية فى غير ما يتعلق بالدين والاعتقاد الا الامراء الذين لا يزالون فى طور البداوة او الهمجية كبلاد مراكش فانهم يحكمون فيها بالشريعة الاسلامية وهم بذلك أبعد عن العدالة وحفظ الحقوق من اهل مصر الذين يحكمون بالقانون . وان المسلمين فى مصر يشكون من المحاكم الشرعية ما لا يشكون من المحاكم الاهلية النظامية

والجواب عن هذه الشبهة ظاهر لمن عرف دين الاسلام وما اشتملت عليه شريعته من العدالة والقسط وما عليه اكثر القائمون عليها من الفساد والجهالة والظلم والغواية . أما الشريعة اليهودية فانما كانت لشعب خاص الى زمن محدود ثم نسخت فلا يحتج بعدم صلاحيتها الآن

الشريعة الاسلامية ترجع احكامها كلها الى حفظ خمسة اشياء يسمونها الكليات الخمس وهى حفظ الدين الذي يهذب الاخلاق ويزكي النفوس وحفظ الدم وحفظ العرض وحفظ العقل وحفظ المال . وهذه الاركان مبنية فيها على اساس العدل والمساواة بين المحكومين بها من غير تفرقة بين من يدين الله بها ومن يدينه بسواها . قال تعالى فى شأن اليهود « وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين » وقال عز وجل « ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى » اي لا يحملنكم بغض بعض الناس على عدم العدل بل اعدلوا فى العدو والصديق والقريب والبعيد ، وقال تعالى «يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والأقربين ان يكن غنيا او فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا او تعرضوا فان الله كان بما تعملون خبيرا » وسيرة الخلفاء الراشدين شاهدة بأنهم اعدل من حكم فى الدنيا ولم يكن لهم علم الا ماجاءهم به الدين ، لانهم كانوا من قبله أميين ،

ثم احدث المسلمون لعلم الشريعة اصطلاحات وألفوا فيها المصنفات كما هو الشأن فى كل العلوم المدونة واشترطوا فى القضاة ان يكونوا مجتهدين ليستنبطوا الاحكام الجزئية حافظة للعدل والمساواة فى تلك الامور الكلية ، ولكن اكثر المسلمين ابوا بعد ذلك الا ان يقولوا ان الاجتهاد قد اغلق بابه ،

واسدل حجابه ، وان الاحكام انما تؤخذ من عبارات المؤلفين المتقدمين والفاظهم فما وافقها فهو العدل ، وما خالفها فهو الظلم والجهل ، ثم تلاعبت بالكثيرين منهم الاهواء ، واستبداد السلاطين والامراء ، وكان من ذلك ما كان ، وهو مانشاهد اثره الآن ، وهذا الذي قلته لايخفى على بصير عرف التاريخ فان اللورد كرومر وكيل انكلترا السياسي في مصر قال يوم مشكلة المحاكم الشرعية وعزم الحكومة المصرية على ندب بعض القضاة الاهليين لاصلاح محكمة مصر الشرعية الكبرى ما معناه : اني لااصدق ان فقد العدل من المحاكم الشرعية الذي انطق ألسنة الناس بالشكوى هو من الشريعة الاسلامية فان شريعة قامت بها دول ، واهتدت بها امم ، ووجد من اهلها العلماء والفلاسفة لاتكون الا عادلة وانما منشأ هذا الخلل التقاليد الاكليركية (اي تقاليد رجال الدين) وحسبك بهذه الشهادة من هذا السياسي الكبير

﴿ شبهات المسيحيين وحجج المسلمين ﴾

« النبذة العاشرة — كتب العهدين أيضاً »

بينا في النبذة التاسعة التي نشرت في الجزء ١٧ ماقاله الفاضل صاحب كتاب الابحاث في اثبات كتب العهدين من طريق العقل وقدمنا قوله تمهيداً . ونذكر ههنا انه بعد ماذكر طول الاحتجاج على استحالة تغيير (التوراة والانجيل) فكانت حجته الداحضة على ذلك أن الديانتين اليهودية والمسيحية كانتا منتشرتين في الشرق والغرب « وكان الكتاب لاسيما الانجيل مترجماً الى كل لغات الاقوام التي دخل بينهم كالعربية والارمنية والحبشية والقبطية